● أخبار قصيرة

موانئ بوشهر رمز الصمود الإقتصادي

أكدت وزيرة الطرق والإسكان، خلال زيارتها إلى ميناء بوشهر، أن موانئ المحافظة واصلت عملها على مدار الساعة خلال حرب الأربعين يومًا، واستمرت في عمليات شحن وتفريغ البضائع وحركة المسافرين بشكل منتظم، لتجسد نموذجًا للصمود والمقاومة على الجبهة الاقتصادية. وأضافت فرزانه صادق، أن الوزارة تعمل على تسريع عمليات الشحن والتفريغ وتنسيق الخدمات المينائية بما يضمن استيراد السلع الأساسية وتخليصها في أسرع وقت، مؤكدة أن الموانئ تمثل خط الدفاع الأول في تأمين احتياجات البلاد والحفاظ على استقرار السوق. وأشادت وزيرة الطرق بجهود العاملين في موانئ بوشهر، مؤكدة أن استمرار نشاطها في الظروف الاستثنائية أسهم في دعم التجارة البحرية والاقتصاد الوطني، معربة عن أملها في تعزيز دور هذه الموانئ وإبراز مكانتها الاستراتيجية خلال المرحلة المقبلة.

استمرار توفير السلع الأساسية أولوية وطنية

أكد مدير مكتب إدارة الأزمات والدفاع المدني غير العسكري في القطاع الزراعي، أن أولويات القطاع في سيناريو «استئناف الحرب واندلاع مواجهة عالية الشدة» تتمثل في الحفاظ على الهدوء العام، واستمرار الخدمات، وضمان توفير السلع الأساسية للمواطنين. وأوضح رضا كريمي: أن أهم استراتيجية في ظروف الحرب المركبة هي طمأنة المواطنين، والتصدي السريع للشائعات، وتعزيز الثقة بقدرات الأجهزة الخدمية والقوات المسلحة، مشددًا على أهمية الإعلام الدقيق والمنسق لمواجهة الحرب النفسية. وأضاف: أن من أبرز مهام القطاع الزراعي تأمين السلع الأساسية، والحفاظ على المخزونات الاستراتيجية، وتوفير الدقيق، ودعم المخابز، وتأمين مدخلات الثروة الحيوانية، وحماية سلسلة الإمداد ومراكز التخزين لضمان استقرار الأمن الغذائي خلال الأزمات، مشيراً إلى أن تعزيز الهياكل الإدارية، والتدريب، وتنظيم المناورات، وتوفير الموارد المالية والبشرية، تمثل أهم الإجراءات لرفع جاهزية القطاع في مواجهة الطوارئ.

النفط يرتفع لأعلى مستوى في خمسة أسابيع

ارتفعت أسعار النفط الخام بنحو ٢٪، في ظل استمرار التوترات في منطقة غرب آسيا، لتسجل أعلى مستوياتها في خمسة أسابيع. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار ١/٧٩ دولار، أو ٢/٠٪، لتصل إلى ٩١/٠١ دولارًا للبرميل، فيما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار ١,٦٨ دولار، أو ٢/٠٪، لتبلغ ٨٤/٩١ دولارًا للبرميل.
ويُعد هذا أعلى مستوى إغلاق لخام برنت منذ ١٠ يونيو، ولخام غرب تكساس الوسيط منذ ١١ يونيو.
وأوضح محللو شركة «غيلبر آند أسوشيتس» الاستشارية، أن هذا الارتفاع لا يعود بالضرورة إلى تراجع إنتاج النفط، بل إلى توقعات السوق باستمرار حالة عدم الاستقرار خلال الأسبوع.

ضمن خطة لرفع التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية؛

منطقة «بيام» الإقتصادية تفتح آفاقاً جديدة للشراكة التجارية مع إفريقيا

الوفاق/ قال الرئيس التنفيذي لمنطقة «بيام» الإقتصادية الخاصة ومطارها الدولي: إن المنطقة على استعداد، من خلال تطوير البنية التحتية، وتسهيل الإجراءات التجارية، ودعم الحضور الفاعل للقطاع الخاص، لتوفير الظروف اللازمة لزيادة الصادرات، واستقطاب المستثمرين الأجانب، وتوسيع التعاون الإقتصادي مع الدول الإفريقية.

وأعرب محسن حسنلو، خلال اجتماع مشترك مع مسؤولي الغرفة الإيرانية - الإفريقية المشتركة، عن أمله في أن تسهم التفاعلات المشتركة بين المنطقة الإقتصادية الخاصة في «بيام» والغرفة الإيرانية - الإفريقية المشتركة في زيادة حجم التبادل التجاري، وتطوير العلاقات الإقتصادية، وتعزيز حضور الناشطين الإقتصاديين الإيرانيين في أسواق القارة الإفريقية.

وأشار حسنلو إلى النهج الجديد الذي تتبناه هذه المنطقة في تطوير البنى التحتية الإقتصادية، مضيفاً: أن تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في مجالات النقل، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات، وضع منطقة بايام على مسار التحول إلى أحد الأقطاب الإقتصادية في البلاد.

تطوير القدرات التجارية لمنطقة «بيام»

وأعلن حسنلو عن استقطاب مستثمر لإنشاء أكبر محطة ذكية للشحن والمسافرين في الشرق الأوسط بمطار «بيام» الدولي، وقال: إن تنفيذ هذا المشروع سيلعب دوراً مهماً في تطوير النقل الجوي، وزيادة طاقة عبور البضائع، وتعزيز مكانة منطقة «بيام» في سلسلة التجارة الإقليمية. كما أعلن عن تطوير البنية التحتية للطاقة، وإنشاء مراكز للبيانات، وإطلاق إدارة جمركية متخصصة بتكنولوجيا المعلومات في المنطقة الاقتصادية الخاصة في «بيام»، مضيفاً: أنه مع استكمال هذه المشاريع، ستتم إجراءات التخليص الجمركي لسلع قطاع تكنولوجيا المعلومات بوتيرة أسرع وكفاءة أعلى.

إمكانات منطقة «بيام» لتطوير التجارة مع الدول الإفريقية

من جانبه، أشار رئيس الغرفة الإيرانية - الإفريقية المشتركة إلى الإمكانات التي تتمتع بها المنطقة الإقتصادية الخاصة ومطار «بيام» الدولي، واصفاً هذا المجمع بأنه أحد المرتكزات الاستراتيجية لتطوير التجارة الإيرانية مع الدول الإفريقية، وقال: إن الاستفادة من البنية التحتية اللوجستية، والنقل الجوي، وتشكيل فرق عمل تخصصية مشتركة، يمكن أن يحوّل منطقة بايام إلى محور للتفاعلات الاقتصادية بين إيران وافريقيا.

وأضاف مسعود برهمن: أن إفريقيا تُعد اليوم واحدة من أهم الأسواق الناشئة في العالم، موضحاً: أن العديد من الدول تعمل على زيادة حصتها في هذا السوق، في حين أن إيران لم تستثمر بعد جميع الإمكانات المتاحة في هذه القارة على النحو الكامل.

وعدّ برهمن تطوير الشبكات اللوجستية، والنقل الجوي، وربط المنطقة الإقتصادية الخاصة في «بيام» بشبكة سكك الحديد، من أبرز المزايا التي تتمتع بها هذه المنطقة، وأضاف: أن هذه الإمكانات من شأنها خفض تكاليف التجارة مع الدول الإفريقية، وتهيئة الظروف لزيادة الصادرات والواردات.

كما أشار برهمن إلى قدرات الدول الإفريقية في توفير المواد الأولية والمنتجات الاستراتيجية، مؤكداً أن جانباً من احتياجات البلاد في مجالات مثل المعادن، والذهب، ومدخلات الثروة الحيوانية، وبعض السلع الأساسية، يمكن تأمينه من خلال توسيع التعاون مع الدول الإفريقية، وأن توسيع هذا التعاون من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن الإقتصادي والحد من خروج العملات الأجنبية.

الاستفادة من البنية التحتية اللوجستية والنقل الجوي وتشكيل فرق عمل تخصصية مشتركة يمكن أن يحوّل منطقة «بيام» إلى محور للتفاعلات الإقتصادية بين إيران وإفريقيا

احتياجات البلاد في مجالات المعادن والذهب ومدخلات الثروة الحيوانية وبعض السلع الأساسية يمكن تأمينه من خلال توسيع التعاون مع الدول الإفريقية

تشكيل فريق عمل مشترك

وشدد برهمن على تشكيل فريق عمل مشترك بين الغرفة الإيرانية - الإفريقية المشتركة والمنطقة الإقتصادية الخاصة في «بيام»، وقال: إن إعداد برنامج زمني ومتابعته بصورة مستمرة سيوفران إمكانية تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات التجارة، والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا، والخدمات الفنية والهندسية، والصحة والعلاج، والصناعات القائمة على المعرفة.

وفي ختام حديثه، أعلن رئيس الغرفة الإيرانية - الإفريقية المشتركة استعداد الغرفة لتسهيل التواصل بين الناشطين الإقتصاديين، والمستثمرين، والأجهزة التنفيذية، مؤكداً أن الاستفادة من إمكانات المنطقة الإقتصادية الخاصة ومطار «بيام» الدولي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تطوير التعاون التجاري بين إيران والدول الإفريقية.

نائب رئيس الجمهورية، خلال زيارته للمحافظات الجنوبية:

إعادة تأهيل مصافي الغاز المتضررة مستمرة بهدف استئناف الإنتاج

في إشارة إلى الأضرار التي لحقت بعدد من مصافي الغاز ومصانع البتروكيماويات في البلاد، صرح نائب رئيس الجمهورية للشؤون التنفيذية، بأن أعمال إعادة تأهيل هذه المنشآت قد بدأت بأيدي العمال والمهندسين، وتستمر عملية إعادة تشغيلها على خط الإنتاج بجدية.

وقال محمدجعفر قائم بناه، في تصريح تلفزيوني، خلال زيارته للمحافظات الجنوبية: جئنا إلى المحافظات الجنوبية نيابة عن الحكومة ورئيس الجمهورية لنعلن دعم الحكومة لأهالي محافظات سيستان وبلوشستان، وهرمزغان، وبوشهر، وخوزستان، ولنؤكد وقوف الحكومة بكل قوة إلى جانب أهالي هذه المناطق.

وأكد قائم بناه أن عسلوية هي مهد الطاقة في إيران وموقع أهم موارد الغاز في البلاد، وأضاف: تضررت عدة مصافي غاز ومصانع بتروكيماوية؛ لكن عمليات إعادة بنائها بدأت على أيدي عمال ومهندسين أكفاء، والعمل جارٍ على إعادة تشغيل هذه الوحدات.

وقال نائب رئيس الجمهورية: أصدر وزير الطاقة توجيهات لتحسين وضع إمدادات الطاقة في محافظة بوشهر، نظرًا لارتفاع درجات الحرارة، لتخفيف معاناة السكان. وأضاف: اتُخذت قرارات أيضًا بشأن إعادة بناء المنشآت المتضررة، وسيتم تنفيذها بالتعاون مع الوزارات المعنية، مصرحاً بأن الهدف من هذه الزيارة هو التعبير عن الدعم للأهالي والمسؤولين وموظفي الحكومة في المحافظات الجنوبية، مضيفًا: على الرغم من المخاطر التي تهدد حياتهم، يعمل موظفو قطاعات النفط والغاز والكهرباء بمسؤولية لتوفير الطاقة للبلاد، كما أن الكوادر المتمركزة على المنصات والمنشآت البحرية في الخليج الفارسي وبحر عُمان أبدت صمودًا قويًا لمواصلة إنتاج ونقل الغاز رغم التهديدات.

وأشاد قائم بناه بصمود أهالي جنوب البلاد، قائلاً: زارت الحكومة هذه المناطق تقديرًا للمقاتلين والقوات البحرية والمسؤولين والأهالي الذين وقفوا إلى جانب الدولة بوحدة وتكاتف، ونأمل أن يستمر مسار ازدهار وتنمية البلاد بقوة بفضل التضامن والتلاحم الوطني.

خطة لإعادة تأهيل القطاع السياحي وتعزيز قدراته الإقتصادية

الوفاق/ أعلن وزير الشؤون الإقتصادية والمالية عن تشكيل فريق عمل لإعادة الإعمار والتأهيل في معاونية السياسات الاقتصادية بالوزارة، بمشاركة المعاونيات والهيئات المعنية، بما فيها البنوك، ومنظمة الشؤون الضريبية، ومنظمة البورصة والأوراق المالية، والتأمين المركزي، وسائر المؤسسات ذات الصلة.

وقال علي مدني زاده، أمس الأربعاء، خلال مراسم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية: إن هذا الفريق أعد، بالتعاون مع جهات من بينها وزارة التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية، ومعاونية الشؤون العلمية والتكنولوجيا في رئاسة الجمهورية، ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة، برنامجًا دقيقًا يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، وتقديم دعم فعّال وموجّه للقطاعات المتضررة، موضحاً: أن محور مذكرة التفاهم يتمثل في دعم الأنشطة الإقتصادية المتضررة من الظروف الطارئة الناجمة عن الحرب، مشيرًا إلى أن التوصل إلى توقيع هذه المذكرة جاء بعد جهود وتنسيق مكثفين، استلزما أكثر من ١٠٠ ساعة عمل تخصصية.

وأضاف: أن التقارير التي قدمتها وزارة التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية بشأن الأضرار التي لحقت بقطاع السياحة خلال الحرب وما بعدها، تؤكد حجم التحديات التي يواجهها هذا القطاع، لاسيما في مجالي التشغيل وتقديم الخدمات، مؤكداً أن وزارة الاقتصاد كانت تعتزم منذ الأيام الأولى بعد وقف إطلاق النار تقديم الدعم لقطاع السياحة، إلا أن الحصار البحري والقيود المترتبة عليه تسببا في تأخير تنفيذ الإجراءات، مع التشديد على أن جهود الوزارة في هذا المجال لم تتوقف.

واعتبر وزير الاقتصاد، أن من أبرز مزايا قطاع السياحة قدرته العالية على توفير العملات الأجنبية من دون الحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة، داعيًا وزير التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية إلى توجيه الموارد المخصصة نحو القطاعات الأكثر إدرارًا للعملات الأجنبية في هذا المجال، مشيراً إلى البُعد الاجتماعي للسياحة، مؤكدًا أنها تسهم في تعزيز السعادة والرفاه الفكري للمواطنين، وأن السفر، سواء كان سياحيًا أو دينيًا، يمنح المجتمع نشاطًا معنويًا، وهو أمر يكتسب أهمية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب.

وأوضح مدني زاده، أن مذكرة التفاهم تتضمن تقديم تسهيلات ضريبية ومصرفية وتأمينية، إلى جانب أشكال أخرى من الدعم، مضيفًا: أن توسيع استخدام بطاقة أفرا في قطاع السياحة يأتي ضمن أولويات الوزارة. كما عدّ توسيع استخدام البطاقة السياحية، التي أُطلقت لتسهيل المعاملات المالية بالعملات الأجنبية للسياح الوافدين، أحد البرامج المهمة لوزارة الاقتصاد، مشيرًا إلى إمكانية توسيع نطاق استخدامها لخدمة السياح الأجانب، ولا سيما الزوار العراقيين وسائر الزائرين والسياح المسلمين.

نقطة تحول في مسار دعم السياحة

من جانبه، وصف وزير التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية، رضا صالحي أميري، توقيع مذكرة التفاهم مع وزارة الاقتصاد لدعم أنشطة هذا القطاع بأنه نقطة تحول في مسار دعم السياحة والتراث الثقافي في البلاد، مؤكدًا أن هذا اليوم يمثل محطة تبعث الأمل للمجتمع العامل في قطاعي السياحة والصناعات اليدوية، وأن هذا الإنجاز ما كان ليتحقق لولا إرادة رئيس الجمهورية، ودعم وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، وتعاون مؤسسات الحكومة.

وأعرب صالحي أميري عن تقديره لوزارة الاقتصاد، والشبكة المصرفية، وصندوق التنمية الوطنية، وسائر الجهات المتعاونة، مشيرًا إلى أن وزارة الإقتصاد اتخذت خلال العامين الماضيين إجراءات مؤثرة لدعم الإنتاج، وتعزيز فرص العمل، وإزالة معوقات الاستثمار، وأن نتائج هذا التعاون تجسدت اليوم في مذكرة تفاهم تنفيذية.